تفعيل التنمية المستدامة وفق مقاربة حوكمة الشركات

Activating sustainable development in accordance with the corporate governance approach

صالحي نصيرة [1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

إن ما يميز النظام العالمي والتحولات العالمية زيادة درجة أهمية الحوكمة وتعزيز مكانها حيث أصبحت من الأساليب التي تعتمدها الدول لتفعيل مبادئ الحكم الراشد على المستوى السياسي وضمان تطبيق مبادئ العدالة في التوزيع والتسيير من خلال فتح مجال للحوار والمشاركة لمؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى الانفتاح على إقتصاد السوق وفتح الحريات أمام التبادلات التجارية في ظل خلق نوع من الشبكية في الأدوار بين القطاع الخاص والفواعل الاخرى، هذا ما أدي إلى تفعيل الحوكمة كآلية جديدة تسمح بتطبيق مجموعة من القواعد التي تؤدي الى تطبيق الحكم الجيد والتسيير العمومي الجديد وغيرها من التحولات التي تسمح بانفتاح وإندماج العالم مع الاقتصاديات الناشئة والتفاعل مع التحولات الحاصلة في المنظومة الدولية بصفة عامة والإقتصادية بصفة خاصة في ظل تطور المسار التنموي وصولا إلى ما يسمي التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ حوكمة الشركات؛ النظام العالمي.

Abstract:

The most important characteristic of the global system and global transformations is to increase the degree of importance of governance and strengthen its place as it became one of the methods adopted by countries to activate the principles of good governance at the political level and ensure the application of the principles of justice in the distribution and management by opening the field of dialogue and participation of civil society institutions, in addition to openness to the economy Market and open freedoms to trade exchanges in the light of creating some kind of network in the roles between the private sector and other actors, which led to the activation of governance as a new mechanism that allows the application of a set of rules that lead to the application of good governance and public governance The new and other transformations that allow the opening and integration of the world with emerging economies and interaction with the transitions in the international system in general and economic in particular in light of the development of the development path to what is called sustainable development.

key words: Sustainable Development; Corporate Governance; Global System

[1] أستاذة مساعدة"أ"، جامعة عباس لغرور - خنشلة(الجزائر)، nasirapolitique@yahoo.fr

مقدّمة:

لقد أحدثت التحولات العالمية جملة من التغيرات مست مجالات مختلفة وحملت معها مفاهيم واليات حديثة تستهدف من خلالها ترقية وتنمية المجتمعات وفق أسس وقوانين جديدة تعمل في إطار من التطور العالمي و التكنولوجي الذي يؤسس لعالم قائم على مبادئ الحوكمة التي تعتبر من الأساليب الحديثة التي طرحها النظام العالمي القائم على تقارب وعالمية الدول، ولهذا طرحت الحوكمة Governanc كألية تعمل على إضفاء الرشادة في الحكم والتسيير الجيد في الإدارة وخلق شبكة واسعة من التفاعل بين الفواعل الدولية والفواعل غير الدولاتية، ولهذا طرحت براديمالحوكمة في كل أبعادها الحوكمة في بعدها الإقتصادي التي تعمل على الإنفتاح على إقتصاد السوق واعطاء دور للقطاع الخاص، و كذا في بعدها الإجتماعي من خلال منح المجتمع المدني في بعده المحلي والعالمي دور في رسم وصنع القرارات، وفي الأخير الحوكمة في بعدها السياسي التي تعمل على تطبيق مبادئ الحكم الراشد والشفافية والمساءلة في الحكم السياسي.

وتطرح إشكالية دراستنا في هذه المداخلة كالتالي:

ما مدى فعالية مقاربة حوكمة الشركات في تحقيق التنمية و الإنفتاح على الأسواق العالمية؟

1- مقاربة مفاهيمية للحوكمة والتنمية

تعريف الحوكمة Governanc

يعتبر مصطلح الحوكمة كغيره من المصطلحات التي عرفت جدلا ونقاش حول ترجمتها وتعريفها على نحو دقيق ولهذا نجد أن هذا المفهوم طرح له عدة مصطلحات فقد طرح هذا المفهوم إلى العربية تحت عدة تسميات منها الحكمانية، إدارة الحكم، الحكم الراشد، الإدارة المجتمعية، وقد تم الاتفاق على مصطلح الحكمانية أو الحوكمة Governanc، حيث تم تعريفها من طرف مجموعة من الباحثين والمختصين وبعض المؤسسات المالية والدولية حيث كل يعرفه حسب الزاوية والتوجهات التي ينظر منها.[1]

ولهذا يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة "،وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFCالحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"،كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".[2]

بالإضافة إلى تعريف الذي قدمه البنك الدولي للحوكمة على أنها" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"، في حين يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها" ممارسة السلطات الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته".[3]

كما تم التعبير علىأنها عملية وضع مجموعة من قواعد التصرف تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات من أجل مواجهة المشاكل الإجتماعية وتعتبر عقدًا اجتماعيًا جديدًا يقوم علي شراكة ثلاثية بين الحكومة و المجتمع المدني والقطاع الخاص.[4]

مما سبق من التعاريف يمكن أن نصل إلى تعريف الحوكمة بأنها عملية تضع مجموعة من القواعد التصرف تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات من أجل مواجهة المشاكل الإجتماعية، وكذا التأكيد نحو التوجه أن

الفواعل الدولاتية ليست فواعل حصرية في السياسة العالمية، وهذا ما يمثل الاعتراف بضرورة أن يتضمن مفهوم الحوكمة نشاطات الفواعل غير الدولاتية والفواعل الدولية، وبالتالي هي تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية، لإدارة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية والإجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع، وذلك من خلال إدخال أساليب وآليات الإدارة الرشيدة في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وفي جميع مجالات الحياة.

فالحوكمة فكرة شاع استخدامها بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من طرف المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية في الدول النامية كنتيجة لقصور الإدارات الحكومية عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية، كما أن فكرة ومنهجية الحوكمة غدت في العقود الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول سواء المقدمة أو النامية على حد سواء لتحقيق طموحات المواطنين فيها بتوفير التنمية الشاملة وإدامتها، غير أن الدول النامية أكثر إلحاحا في ذلك نتيجة التحديات العالمية والإقليمية كالعولمة، التجارة العالمية الحرة، الأسواق التجارية المفتوحة، سرعة إنتشار المعلومات، التنافسية، تشجيع الإستثمارات، ولهذا أصبح تقيد الدول بمنهجية الحكمانية الجيدة Good Goverance أمرا في غاية الأهمية لما تنطوي عليه من تكامل أدوار الإدارة الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة والتشارك لإعادة رسم الأدوار ليتسنى تحقيق التنمية المجتمعية.[5]

نشأة وخصائص الحوكمة

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهاراته وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ولهذا يطلق عليه إسم " القبطان المتحوكم جيداGood Govemer، ومن ثم فقد نمت وترعرعت بدايات الحوكمة ومن هنا اهتمت الحوكمة بوضع القيود المتحكمة وصياغة الضوابط الحاكمة.[6]

ولهذا طرح هذا المفهوم بشكل واضح مع نهاية الثمانينات حيث تم إستعماله لأول مرة من طرف البنك الدولي سنة 1989 والذي اعتبر الحوكمة أسلوب ممارسة السلطة في تدبير الموارد الإقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية، وقد جاء استعمال البنك الدولي آنذاك لمفهوم الحوكمة في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة حكامة بالدرجة الأولى بسبب فساد النظم السياسية وضعف التسيير والتخطيط.[7]

ومنذ ذلك الوقت أصبح مصطلح الحوكمة Gouvernance يستعمل على نطاق واسع، وبالارتباط بسياسات التنمية، خاصة تنمية دول العالم الثالث بعد الاستعمار، إلا أن هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية للمفهوم لم يدم طويلا، فعقب موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت أوربا الشرقية أواخر الثمانينات بدأ التركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم واستخدم على نطاق واسع خلال حقبة التسعينات لاسيما في الولايات المتحدة وأوربا الغربية.[8]

كما ظهر هذا المصطلح منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين في السبعينات حيث عرفها ليزلي بين ماجيتLeslie PeanMagette على أنها الإمكانيات التي تضعها المؤسسة من أجل تنسيق فعال داخل المنظمة أو في المجتمع بين أفراده، ولكن مع بداية سنة 1980 ظهر مفهوم الحوكمة في العلاقات الدولية خاصة من طرف المنظمات المالية و الاقتصادية والإدارية.[9]

في حين تتميز الحوكمة كغيرها من المواضيع بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المواضيع ونجد منها:

- المشاركة : وهي حق الجميع بالمشاركة في اتخاذ القرارات وذلك من خلال مؤسسات تمثيلية، حيث أنه للشعب الحق في حرية التعبير، حرية التجمع وغيرها.
- الشفافية: والتي تعني أن القرارات المتخذة وطريقة تطبيقها تتبع القواعد والإجراءات وهو ما يتأسس على حرية تدفق المعلومات والاستجابة لرغبات المواطنين وتحقيق التوافق والإجماع بين مختلف الفاعلين بما يحقق المصلحة العامة للجميع.
- حكم القانون: الحوكمة تتضمن أطرا قانونية يتم إنفاذها بحيادية بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.[10]
- العدالة والمساواة: بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع، لاسيما أصوات المهمشين بحيث تتوفر الفرص للجميع لتحسين أوضاعهم.
- المساءلة: يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص و تنظيمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور والدوائر ذات العلاقة لتحقيق المصلحة العامة.
- خدماتية: تهم بضمان تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة ذوي الدخول المتدنية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأحياء الفقيرة في المجتمع.[11]

مفهوم التنمية

لقد عرف مفهوم التنمية تطور مضامين عبر مراحل كل مرحلة تعبر عن بعد معين للتنمية فهي تنطلق من التنمية في بعدها الاقتصادي وصولا إلى تنمية إنسانية مستدامة وهذا ما سوف ندرسه عبر تطور مراحل التنمية.

التنمية في بعدها الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي

لقد تم استعمل مصطلح التنمية أول مرة من طرف " بوجينستيلي "حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 حيث تم تعريف التنمية بأنها عملية الإنتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج و الخدمات، وقد برز مفهوم التنمية développent بصورة أساسية مند الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي آدم سميث – في الربع الأخير من القرن الثامن عشر- وحتى الحرب العالمية الثانية- إلا على سبيل الاستثناء ،حيث المصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانالتطور المادي materialprogress والتطور الاقتصادي Economicprogress.[12]

التنمية الإقتصادية: تشير التنمية في البداية إلى التركيز على الجانب النمو الإقتصادي وقد عرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل إن البعض قد ذهب إلى إعطاء تحديد كمي لزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تركز التنمية على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات والإستثمارات وبذلك تعتبر التنمية مرادف للنمو الإقتصادي، وقد أكد الإقتصادي الأمريكي والت روستو في كتابه مراحل النمو الإقتصادي سنة 1959 بأن عملية التنمية تتضمن عدد من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها وقد حددها بخمس مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الإستهلاك الكبير.[13]

- **التنمية الإجتماعية:** مع نهاية الستينيات وحتي منتصف العقد السابع من القرن العشرين، بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعاد إجتماعية فقد أصبحت تركز على معالجة مشكلات الفقر Povert والبطالة Unemploys واللامساواة Inqualit من خلال تطبيق إستراتيجات الحاجات الأساسية والمشاركة وقد تجسدت هذه المرحلة بشكل كبير من خلال نموذج سيزر Seers الذي يرى إذا ما تفاقم إحدى هذه المشكلات فلا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة، حتي إذ تضاعف الدخل القومي والفردي فيه، كما اقترح تودارو Todaro الذي يحدد التنمية في ثلاث أبعاد رئيسة هي إشباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات، حرية الإختيار، فالتنمية الإجتماعية هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الإجتماعية العامة كالتعليم والصحة والسكن.[14]
- **التنمية السياسية:** تركز التنمية السياسية على الحياة السياسية للتطورات الاقتصادية، ويرى بعض المفكرين أن التنمية السياسية مرتبطة بالتحديث السياسي political modernization ،كما يرى الباحث لوسيان أن التنمية السياسية تجسد مفهوم الدولة أو الحكومية القومية nation-state وتشمل تنظيم الحياة السياسية وأداء الوظائف السياسية وفق مستوى السلوك الدولي المعاصر وهذا يعني بناء المؤسسات الدستورية، كما تعني التنمية السياسية بالتعبئة الجماهرية والمشاركة السياسية ورفع مستوى الوعى والإنصهار السياسي والإنسجام والولاء لحكومة واحدة.[15]

ولهذا نجد من خلال تتبع تطور مسارات التنمية أنها مرت بعدة مراحل وكل مرحلة تعبر عن بعد معين ففي البداية كانت التنمية تقتصر على البعد المادي الذي يربطها بالنمو الإقتصادي، حيث ينظر إلى دولة أنها في حالة تنمية إذا حققت نموا إقتصاديا وعرفت مؤشرات التطور الإقتصادي كالدخل والنمو وغيرها من المؤشرات، ثم التحول نحو التنمية في بعدها الإجتماعي حيث تم إضفاء نوع من الإهتمام بالجوانب الإنسانية كالصحة والتعليم والسكن كمتغيرات لتحول نحو تنمية المجتمعات، وبعدها تم الإنتقال إلى التنمية في مسارها السياسي التي تعبر عن وجود ثقافة سياسية تحمل في طياتها تحقيق الشفافية والحكم الراشد في قراراتها.

التنمية في بعدها الإنساني والبيئي المستدام

إن التنمية لم تقتصر على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل تعدي ذلك إلى أن كل هذه المسارات من التنمية تعمل لتحقيق التطور والإزدهار لهدف وخدمة الإنسان قبل أي شيء حيث أصبح الإنسان هدف ووسيلة في أن واحد ولهذا عرفت التنمية في بعدها الإنساني وهي التنمية الإنسانية.

التنمية الإنسانية:حيث تم وضع البشر في بؤرة الإهتمام وعلى أن الناس هم الثروة الحقيقية لأية أمة، ومن هنا تعرف التنمية الإنسانية وفق التقرير الإنمائي للأمم المتحدة UNDPسنة 1990 بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكانيتهم الكامنة وبناء ثقاتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة.[16]

وعلى هذا الأساس فإن التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية وأن نقطة الإنطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أن لجميع البشر لمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم جسدا ونفسا، وكذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية لا يقف عند المعايير الإقتصادية الضيقة، أو حتى عند التنعم المادي، أو

إشباع الحاجات الأساسية وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل التمتع بالمعرفة، بالحرية و إحترام وتحقيق الذات، ولقد تغير الإهتمام بمقرب التنمية الإنسانية وهذا من خلال التركيز على مواضيع تتعلق بنوعية الحياة البشرية مثل التعليم ومتوسط عمر الإنسان ومدى إشراكه في المجتمع، هذا دون التغاضي عن مؤشرات النمو الإقتصادي بإعتباره من إهتمامات التنمية الإنسانية وذلك خاصة في المجتمعات السائرة في طريق النمو.

التنمية المستدامة: منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على إيجاد فلسفة جديدة في التغلب على المشاكل التنمية التي تهمل الجوانب البيئية، هذا ما تمخض عنه ظهور مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئية والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Oue Common Future ونشر أول مرة عام 1987 وقد عرفها على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم، كما عرفها قاموس وبيستر Webster على أنها تللك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستديمة تسعي إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئية وهذا من خلال الإستخدام العقلاني ولهذا أصبحت فكرة الإستدامة منشرة في العديد من دول العالم منذ قمة الأرض عام 1992 هذا ما سمح بإنشار مفاهيم جديدة مثل ثقافة الإستدامة Cultuer Sustainable وفلسفة الإستدامة Sustainable Communitieir وغيرها من المصطلحات.[17]

حوكمة الشركات كأداة تنموية

تعريف حوكمة الشركات

إن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية، مما يترتب عليها تزايد انفصال رؤوس الأموال و التوسع في حجم الشركات وإنفصال الملكية عن الإدارة كل ذلك أدي إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات والمشروعات، كل هذه التغيرات والتفاعلات الإقتصادية الجديدة عرضت الشركات للمنافسة الشرسة ولقدر كبير من التذبذبات الرأسمالية، مما نتج عنه سوء الإدارة وانتشار الفساد نتيجة للممارسات الخاطئة، ومن ثم كان لابد من تفعيل أسلوب حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE

ولهذا يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف لحوكمة الشركات منها:

يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم الربحية وتحقيق الرقابة الفعالة،كما حددت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية تعريفاً لحوكمة الشركات بإنها:" ذلك النظام الذى يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسئوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما انه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشئون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذى يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء".[18]

كما يقصد بحوكمة الشركات ذلك النظام يحدد من خلاله حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركات، حيث نجد ان الشركات التي تعتمد على تطبيق حوكمة تعزيز مستوى الثقة لدي مساهميها، كما تضمن التفاعل بين مختلف الاجهزة.

الشكل رقم (01): يعبر عن مفهوم حوكمة الشركات وما تتضمنه من اهداف من تطبيقها حوكمة الشركات

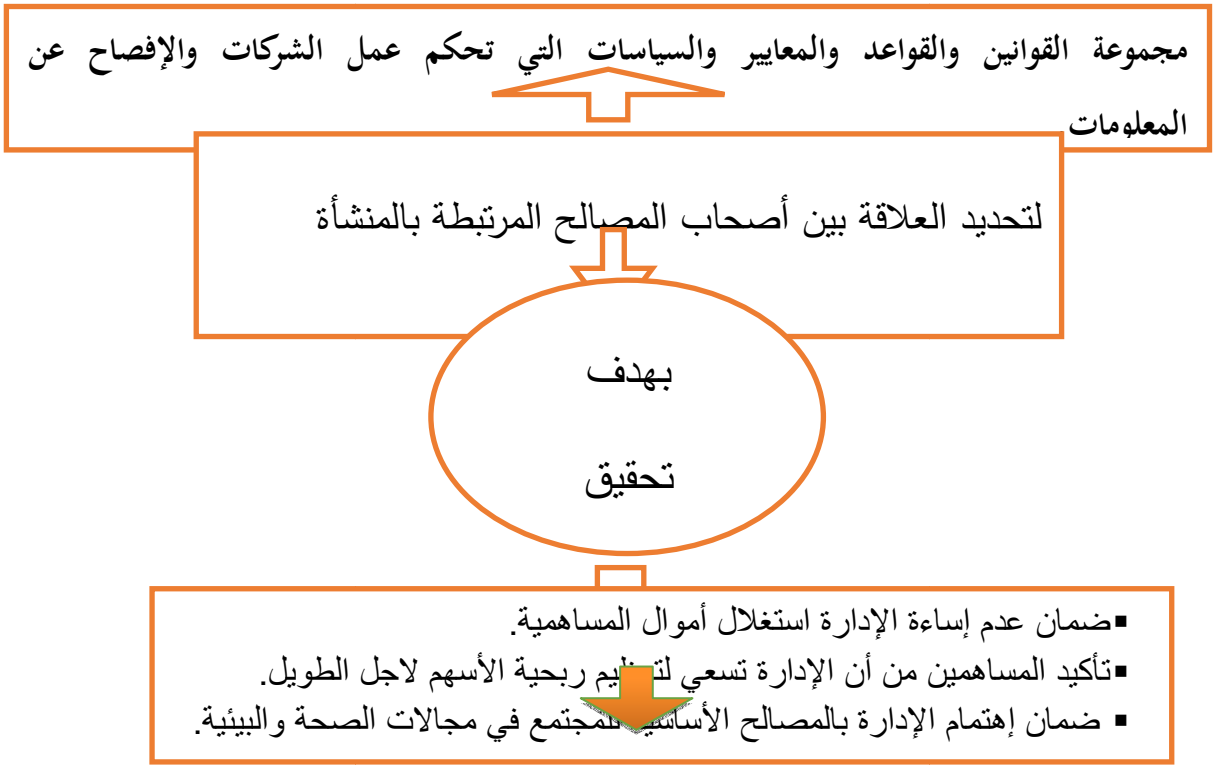

المصدر:محمد شحاتة خطاب خطاب، التكامل بين أدوات إدارة التكلفة وحوكمة الشركات، إطار مقترح :دراسة نظرية وميدانية، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة السعودية،2010 ، ص 11.

قيم وأهداف حوكمة الشركات:

تعمل تطبيق حوكمة الشركات على ضمان مجموعة من الأهداف والقيم منها:

- رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة.
- حفظ حقوق المساهمين من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم وإختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد موجز عن الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة.
- المساواة في التعامل بين المساهمين من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية.
- ضمان الشفافية والعدالة والمساواة وتحسين مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة للعمل على تجنب الغش.

- مراعاة مصلحة العمل والعمال وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- تنمية الإدخال وتشجيع الإستثمار المحلى والأجنبي وتعظيم الربحية.[19]

تطبيق حوكمة الشركات في الأسواق العالمية

دور ومكانة حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة

لقد لقيت قواعد حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة اهتمام بالغ من المستثمرين نتيجة العولمة وزيادة حجم الإستثمارات من طرف المؤسسات الأجنبية، ولهذا نجد ان لحوكمة الشركات لها أدور منها:

- حماية بقاء الشركات وفق التسير الفعال الذي يضمن البقاء فنجد مثالا إفلاس أكبر شركة للولايات المتحدة للطاقة وهي شركة " إنرون لطاقة" لعدم إلتزام الشركات بتطبيق قواعد الإدارة الحاكمة، وتعد نموذج هذه الشركة لاخلال بقواعد تطبيق الحوكمة نتيجة عدم الإلتزام بشفافية وغيرها من مبادئ الحوكمة.
- كما يساهم تطبيق حوكمة الشركات في رفع كفاءة الإدارة وزيادة فاعلية استغلال الموارد البشرية والمادية على أكمل وجه لتقديم خدمات ومنتجات جديد وبأسعار مناسبة مما يساهم في تنمية الإقتصاد وزيادة معدل النمو الإقتصادي للدولة.
- أن تطبيق حوكمة الشركات تؤدي إلى الإنفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.[20]

تقيم فعالية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

منذ عام 1997، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية مبتكرة وما إلى ذلك، كما أن الأحداث الأخيرة ابتداء بفضيحة شركة إنرونEnron أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقا مالية قريبة من الكمال.

وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعملة فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها إتباعها في عملها.

فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن يعمل على تخفيض تكلفة رأس مال المنشأة. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى

المنشآت. وبدون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.[21]

الخاتمة

إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل الدول أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر كما تحقق تكاملا في الأسواق العالمية وهذا ما يساهم في تعزيز المسار التنموي في بعده المستدام والذي يضمن الإستمرارية والفعالية.

الهوامش:

1- سامح فوزي، **الحوكمة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد الأول، السنة الأولى، 2005، ص 4.

2- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الإستثمار القومي، 2007، ص 3.

3- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص10.

4- Mario Telo,Europe:a Civilian Power? European Union, Global Governance,(NewYork: Zed Books,2006),p10.

5- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

6- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005، ص7.

7- أحمد السيد كردي، واقع الحوكمة في التعليم الجامعي، تم تصفح الموقع يوم: 2014/03/12.
www//the: file:///E:/Nouveau dossier.

8- سامح فوزي، مرجع سبق ذكره، ص5.

9- عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004، ص7.

10- نوال ثعالبي،" دور الفواعل غير الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة ،قسم العلوم السياسية، 2010، ص 8.

11- برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، مفاهيم وسياسات الحوكمة في الأدبيات العربية والغربية، جامعة القاهرة، ص 19.

12- فؤاد جدو،" **التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص 4.

13- محمد أمين الدوري، **التخلف الإقتصادي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1983،ص 53.

14- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار صفاء، 2006، ص 26.

15- جيمس غوستاف سبيث، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 8.

16-عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة، مصر، 2004، ص7.

17-يوسف زدام، "**دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية مقاربة ثقافية**"، ورقة عمل في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 2008، ص 4.

18- محمد نجيب محمد صادق حسن، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد "وجهة نظر محاسبية"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، عمان: الأردن، 2006، ص 5.

19-فيصل محمود الشواورة،" قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص 127.

20- بورصة القاهرة، حوكمة الشركات، تم تصفح الموقع يوم:2014/03/12. www.encycogov.com

21-محمد حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 17.